



# الباب العالي للفساد والجوع



مركز هردو  
لدعم التعبير الرقمي  
**HRDO CENTER**  
To Support the Digital Expression

# وزارة الزراعة

الباب العالي للفساد وجوع المصريين

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي  
القاهرة ٢٠١٥

# وزارة الزراعة

## الباب العالي للفساد وجوع المصريين

صادر عن برنامج مكافحة الفساد



### مركز هردو

لدعم التعبير الرقمي  
[www.hrdoegypt.org](http://www.hrdoegypt.org)  
[info@hrdoegypt.org](mailto:info@hrdoegypt.org)



مركز هردو مع حق الجمهور في المعرفة وتداول المعلومات  
إصدارات المركز منشور برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية،  
الإصدار ٣.٠ غير الموطنة

## المحتويات

٥	تمهيد
٦	اليوم العالمي لمكافحة الفساد
٦	مؤشرات مدركات الفساد
٧	٦٠٠ مليار جنيه حجم الفساد ٢٠١٥
٧	الفساد في وزارة الزراعة وأجهزتها وهيئاتها
٧	الزراعة في الدستور
٨	الزراعة في القانون
٨	منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"
٩	مصر ومنظمة الفاو
٩	أجهزة وهيئات ومراكز وزارة الزراعة
١٠	تاريخ فساد وزارة الزراعة في السنوات الأخيرة
١٢	فساد وزارة الزراعة في ٢٠١٥
١٧	نظرة تحليلية
١٨	خاتمة

## تمهيد

تحتفل الأمم المتحدة باليوم العالمي لمكافحة الفساد في الثامن من شهر ديسمبر من كل عام ، وبمناسبة هذا الإحتفال تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد كل عام حول نسبة الفساد في كل دول العالم وهو المؤشر الذي يقيس إجراءات الدولة و قدرتها علي مكافحة الفساد .

وقد جاءت مصر في الترتيب ٩٤ من بين ١٧٥ دولة شملهم مؤشر مدركات الفساد كما جاءت في المركز الثامن من بين الدول العربية، وعلي الرغم من اتجاه الدولة في مكافحة الفساد أخذ في التصاعد منذ قيام ثورة ٣٠ يونيو حتي الآن وهو ما يمكن استخلاصه من مؤشرات مدركات الفساد .

حيث احتلت مصر المرتبة ١١٤ في عام ٢٠١٣ ثم احتلت المرتبة ٩٥ في عام ٢٠١٤ ثم احتلت المرتبة ٩٤ في عام ٢٠١٥ ، إلا انه تظل مصر في مرتبة متأخرة جدا بالنسبة لدول العالم أو حتي الدول العربية بالنسبة لمكافحة الفساد واتخاذ إجراءات كفيلة بمواجهته .

لذلك يصدر مركز هردو لدعم التعبير الرقمي تقريرا تحت عنوان "وزارة الزراعة الباب العالي للفساد وجوع المصريين " يتناول فيه إجراءات مكافحة الفساد داخل الدولة ، ويسلط الضوء بشكل خاص علي الفساد في وزارة الزراعة التي أشارات العديد من التقارير تفاقم حجم الفساد داخل الوزارة وأجهزتها وهيئاتها .

بالإضافة إلي أن وزارة الزراعة تختص بشكل مباشر بحماية المصريين من التلوث الغذائي وعشوائية التصنيع وتأمين الغذاء الصحي كأحد أهم حقوق البقاء للإنسان ، وجدير بالذكر أن الوزارة شهدت عدد من قضايا الفساد في الأونة الأخيرة علي حساب حياة ملايين المصريين .

ويتناول التقرير رؤية تحليلية للفساد في مصر بشكل عام ووزارة الزراعة بشكل خاص ، كما يبدي التقرير عدد من التوصيات والإجراءات التي من المفترض للدولة اتخاذها حتي تكون علي الطريق الصحيح لمكافحة الفساد.

## اليوم العالمي لمكافحة الفساد<sup>١</sup>

الفساد هو ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان. فالفساد يقوض المؤسسات الديمقراطية ويبطئ التنمية الاقتصادية ويسهم في الاضطراب الحكومي. ويضرب الفساد في أسس المؤسسات الديمقراطية بتشويهه العمليات الانتخابية مما يحرف سيادة القانون عن مقاصدها ويؤدي إلى ظهور مستنقعات بيروقراطية لا بقاء لها إلا من خلال الرشوة. كما أن التنمية الاقتصادية تتوقف بسبب تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر. وبسبب الفساد ويصبح من المستحيل للشركات الصغيرة داخل البلد التغلب على "تكاليف بدء العمل".

اعتمدت الجمعية العامة، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وطلبت إلى الأمين العام أن يكلف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتولي مهام أمانة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية (القرار ٥٨/٤)

وعيّنت الجمعية العامة أيضا يوما ٩ كانون الأول/ديسمبر بوصفه اليوم الدولي لمكافحة الفساد، من أجل إذكاء الوعي بمشكلة الفساد وبدور الاتفاقية في مكافحته ومنعه. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

## مؤشر مدركات الفساد<sup>٢</sup>:٢٠١٥

جاءت مصر في الترتيب ٩٤ لعام ٢٠١٥ من بين ١٧٥ دولة شملهم مؤشر مدركات الفساد كما جاءت في المركز الثامن من بين الدول العربية ، وعلي الرغم من اتجاه الدولة في مكافحة الفساد أخذ في التصاعد منذ قيام ثورة ٣٠ يونيو حتي الآن وهو ما يمكن استخلاصه من مؤشرات مدركات الفساد .

حيث احتلت مصر المرتبة ١١٤ في عام ٢٠١٣ ثم احتلت المرتبة ٩٥ في عام ٢٠١٤ ثم احتلت المرتبة ٩٤ في عام ٢٠١٥ ، إلا انه تظل مصر في مرتبة متأخرة جدا بالنسبة لدول العالم أو حتي الدول العربية بالنسبة لمكافحة الفساد واتخاذ إجراءات كفيلة بمواجهته .

<sup>١</sup> - الصفحة الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة .  
<sup>٢</sup> - الصفحة الرسمية لمنظمة الشفافية الدولية .

## ٦٠٠ مليار جنيه حجم الفساد ٢٠١٥:٣

من الصعب حصر حجم تكلفة الفساد داخل المؤسسات المصرية، ولكننا من خلال التقارير الرقابية التي يشرف عليها أعضاء الجهاز يمكننا أن نقول بأن تلك التكلفة تجاوزت خلال عام ٢٠١٥ الـ ٦٠٠ مليار جنيه، وأعضاء المركزي للمحاسبات يقومون بتبادل التقارير الرقابية على مدى السنة بينهم وبين المسؤولين في الجهات الحكومية. وأعضاء الجهاز لا يكتفون برصد التجاوزات المالية المخالفة للقانون، وإنما يدونون عددا من الملاحظات والتوصيات ويتم إرسالها مرة أخرى للمؤسسة المعنية، وينتظرون الرد عليهم، ثم يتم رفع كل التقارير في نهاية العام لرئاسة الجمهورية لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المخالفين، بهدف التصدي للفساد بقدر المتاح من قوانين.

## الفساد في وزارة الزراعة و أجهزتها وهيئاتها

### الزراعة في الدستور ٤:

#### ٢٩ دستور

الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني. وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما. وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية، كما تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين وشباب الخريجين، وحماية الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون.

<sup>3</sup> - رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ، شبكة سي إن إن الإخبارية <http://goo.gl/mZ7Frr>  
<sup>4</sup> - دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، الجريدة الرسمية .

## الزراعة في القانون: ٥

١ - قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦  
٢- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٤

### منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"

هي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والتي تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم . وتقوم الفاو بخدمة الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، تعمل منظمة الأغذية والزراعة كمنتدى محايد حيث تتقابل الأمم كلها على أساس الند للند لمفاوضة الاتفاقيات وسياسات المناقشة.

وتهدف الفاو إلى النهوض بمستويات التغذية، وتحسين القدرة الإنتاجية الزراعية، وترقية الأوضاع المعيشية لسكان الريف، والإسهام في نمو الاقتصاد العالمي. وتحقيق الأمن الغذائي للجميع ، والتأكد من إمكانية وصول غذاء عالي الجودة للناس على أسس يومية.

وتعتبر الفاو أيضا كمصدر للمعرفة والمعلومات الدقيقة وتقوم بمساعدة البلدان النامية والبلدان في مرحلة التطور على تطوير وتحسين ممارسات الزراعة، الغابات ومصايد الأسماك، كافلة بذلك التغذية الجيدة والأمن الغذائي للجميع.

تم تأسيس منظمة الأغذية والزراعة في السادس عشر من أكتوبر عام ١٩٤٥ في مدينة كويبك، كندا. في عام ١٩٥١ تم نقل المقر الرئيسي للمنظمة من واشنطن ، الولايات المتحدة إلى روما، إيطاليا. بدأ من السادس عشر من أبريل عام 2006 أصبحت تضم منظمة الأغذية والزراعة نحو ١٩٠ عضو.

<sup>5</sup> - الصفحة الرسمية لوزارة الزراعة و إستصلاح الأراضي المصرية  
- الجريدة الرسمية .  
<http://goo.gl/iMsfUJ>  
<http://goo.gl/UBTyav>



## مصر ومنظمة الفاو

ترتبط مصر بمنظمة الفاو بعلاقة وطيدة حيث انضمت مصر في ١٦ أكتوبر ١٩٤٥ إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ( الفاو ) اى منذ إنشائها في أكتوبر ١٩٤٥ واستمر التعاون بين مصر والفاو حتى الان اى امتد التعاون طوال ٦٣ عاما.

### أجهزة وهيئات ومراكز وزارة الزراعة<sup>٦</sup>

- ديوان عام الوزارة
- قطاع الهيئات وشئون مكتب الوزير
- قطاع الشئون الاقتصادية
- قطاع الإرشاد الزراعي
- قطاع الخدمات الزراعية
- الإدارة المركزية لشئون المديرية
- مديريات الزراعة بجميع محافظات مصر
- قطاع استصلاح الأراضي
- قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة
- قطاع الشئون المالية والتنمية الإدارية
- مركز البحوث الزراعية
- مركز بحوث الصحراء
- الهيئة العامة للإصلاح الزراعي
- الهيئة العامة لصندوق موازنة أسعار الحاصلات الزراعية
- الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية
- البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي
- الهيئة العامة للخدمات البيطرية
- الهيئة العامة للثروة السمكية
- الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي
- الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي
- الهيئة الزراعية المصرية
- صندوق تحسين الأقطان المصرية
- الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية
- صندوق التأمين على الماشية
- مجلس المحاصيل السكرية

<sup>6</sup> - الصفحة الرسمية لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي المصرية .

- صندوق تنمية الثروة الحيوانية
- الاتحاد التعاوني للثروة المائية
- صندوق الأراضي الزراعية
- الاتحاد التعاوني الزراعي

## تاريخ فساد وزارة الزراعة في السنوات الأخيرة:<sup>٧</sup>

في ٢٠٠٤، وافق الوزير الأسبق يوسف والي، على قرار استيراد مبيدات مسرطنة دون تجربتها قبل طرحها في الأسواق، ما أدى إلى الإضرار بالمال العام يقدر بـ ١٨ مليون جنيه.

– في ٢٣ فبراير ٢٠٠٥، أتهم ٦ من كبار موظفي الوزارة بالاستيلاء على ما يقرب من ١٤ ألف فدان في جنوب بورسعيد والحسنية، وتبين أن هذه الأراضي سبق استصلاحها منذ ١٩٩٨، وأمرت النيابة بمنع المتهمين وأزواجهم وأبنائهم القصر من التصرف في أموالهم.

– في ١٢ مايو ٢٠٠٧، تم كشف النقاب عن قضية فساد أخرى بالوزارة تتعلق بأراضي محافظة مرسى مطروح، حيث باعت وخصصت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، مساحات من الأراضي تصل لـ ٤٨ ألف فدان لشركات غير مسجلة أو مشهورة، رغم أنها مملوكة بعقود مسجلة لأهالي مطروح أو تقع داخل زمام المحافظة.

وأجريت عمليات البيع في فترة تولي يوسف والي وزير الزراعة الأسبق، واستمرت حتى الوزير أمين أباطة، إلى أن أُلقي القبض عليه مع اللواء محمود عبد البر رئيس الهيئة العامة للمشروعات والتعمير، بتهمة الاستيلاء على أراضي مملوكة للدولة.

– في ٤ يونيو ٢٠١٢، كشفت التحقيقات تورط وزارتي الاستثمار والمالية، ببيع شركة "نوباسيد" لرجل الأعمال السعودي عبد الله الكعكي، عقب شرائه أسهم الشركة بموجب عقد بيع أسهم بـ ٣ ملايين و٥٠٠ ألف سهم من الجهة المالكة، وهي الشركة القابضة للتنمية الزراعية، التي كانت تابعة لوزارة قطاع الأعمال العام.

– في ٢٠١٢، ألغى أيمن أبو حديد قرار وزير الزراعة الأسبق الدكتور صلاح يوسف، والذي يقضي بعودة ملكية شركة النوبارية لإنتاج البذور "نوباسيد"، إلى الدولة مرة أخرى والتصالح مع المستثمر وتشكيل لجنة بتسيير أعمال الشركة، وأصدر قراراً

<sup>7</sup> - <http://goo.gl/plzt75> ، جريدة الوطن .  
- <http://goo.gl/jtiMbp> ، جريدة المصريون .

في ٢٠١٣ بعودة الشركة للمستثمر السعودي، لتبلغ الخسائر ١,٧ مليار جنيه، مقسمة ما بين ديون وصلت لـ ١,٢ مليار جنيه، ونصف مليار خسائر مباشرة.

إهدار ٧٠٠ مليون جنيه من المال العام تظل عملية بيع الأراضي أحد أهم العمليات التي تتوارثها وزارة الزراعة، فلا يزال يحاكم وزير الزراعة السابق يوسف والي، بتهمة بيع محمية "جزيرة البياضية" بمحافظة الأقصر والتي تبلغ مساحتها ٣٦ فداناً، لرجل الأعمال الهارب حسين سالم بسعر زهيد، ما تسبب في إهدار ما يزيد على ٧٠٠ مليون جنيه من المال العام، بحسب القضية.

في ٢٠٠٥ اتهام موظفي الوزارة بالاستيلاء على ١٤ فداناً في ٢٣ فبراير ٢٠٠٥ تم اتهام ٦ من كبار موظفي وزارة الزراعة بالاستيلاء على ما يقرب من ١٤ ألف فدان في جنوب بورسعيد والحسينية، وتبين أن هذه الأراضي سبق استصلاحها منذ ١٩٩٨، وأمرت النيابة بمنع المتهمين وأزواجهم وأبنائهم القصر من التصرف في أموالهم.

في ٢٠٠٧ بيع ٤٨ ألف فدان بدون تسجيل في ١٢ مايو ٢٠٠٧، تم كشف النقاب عن قضية فساد أخرى بالوزارة تتعلق بأراضي محافظة مرسى مطروح، حيث باعت وخصت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، مساحات من الأراضي تصل لـ ٤٨ ألف فدان لشركات غير مسجلة أو مشهورة، رغم أنها مملوكة بعقود مسجلة لأهالي مطروح أو تقع داخل زمام المحافظة.

في ٢٠٠٨ الإصلاح الزراعي لم يبلغ عن استيلاء الجهاز التنفيذي على أرض دون سداد ثمنها وفي يناير ٢٠١٣ تقدم بلاغ ينص على تقاعس هيئة الإصلاح الزراعي عن الإبلاغ عن استيلاء الجهاز التنفيذي لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي على أرض وعدم سداد كامل المبلغ المتفق عليه، وهو مائة مليون وثمانمائة ألف جنيه في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ولهذا كان واجباً على الجهة المالكة إلغاء هذا الاتفاق، علماً بأن هذا التسليم كان مؤقتاً وليس تسليمًا ابتدائياً.

في ٢٠١٣ تعيين الأقارب في وزارة الزراعة عين الدكتور عبد المنعم البنا، رئيس مركز البحوث الزراعية، اثنين من معهد المحاصيل السكرية التابع لمركز البحوث من خلال الإعلان رقم ١ لسنة ٢٠١٣ بالمخالفة للقانون بعد استبعادهما من قبل لجنة الفرز برئاسة الدكتور عبد الله الشافعي، مدير المعهد، وعضوية الدكتور أحمد محمد إسماعيل، والدكتور أحمد مصطفى نصار، والدكتور ناصر محمد السيد. وضرب رئيس مركز البحوث الزراعية بالقرار عرض الحائط؛ لوجود علاقة مصاهرة مع الباحث إيهاب يس، الأمر الذي دفع أعضاء لجنة الفرز إلى التقدم باستقالاتهم؛ اعتراضاً على قبول أوراق الباحثين، وتعيينهما دون موافقة اللجنة.

## فساد وزارة الزراعة في ٢٠١٥<sup>٨</sup>

القبض علي وزير الزراعة وومدير مكتبه محي الدين محمد سعيد، والراشي أيمن الجميل، رجل أعمال، والوسيط محمد فوده، وتم التحقيق معهم بسبب الحصول علي هدايا عينية، وطلب عقارات من المتهم أيمن الجميل، مقابل تقنين مساحة أرض ٢٥٠٠ فدان في وادي النطرون.

و الهدايا في القضية، عبارة عن عضوية عاملة في النادي الأهلي، بـ ١٤٠ ألف جنيه لأحد المتهمين، ومجموعة ملابس من محلات راقية بـ ٢٣٠ ألف جنيه، وهاتفية محمول بـ ١١ ألف جنيه، وإفطار في أحد الفنادق في شهر رمضان بكلفة ١٤ ألفاً و ٥٠٠ جنيه، وطلب سفر لأسر المتهمين وعددهم ١٦ فرداً لأداء الحج بتكلفة ٧٠ ألف ريال للفرد، وطلب وحدة سكنية بأكتوبر بـ ٨ مليون و ٢٥٠ ألف جنيه.

بعد إحباط محاولات مافيا وعصابات الأراضي الاستيلاء علي مساحة ١٨٠ فداناً خلف منطقة «كارفور التجارية» بعقود وأوراق وإشهارات ملكية مزورة يصل سعرها الحالي إلى أكثر من ١٦ مليار جنيه، قام بعض المسؤولين بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بتحرير عقود بيع بالأمر المباشر لعدد خمسة أفراد لمساحة ١٥٠ فداناً في شهر مارس الماضي بسعر ٣٢ مليون جنيه في حين وصل سعرها في المزاد العلني الذي أقامه جهاز حماية أملاك الدولة بالإسكندرية أواخر عام ٢٠١٣ إلى ١٢ ملياراً و ٦٠٠ مليون ولكن التنمية الزراعية أوقفته بحجة أن الأرض ملكها . بالباطل . لتبيعها في مارس الماضي بمبلغ ٣٢ مليوناً وتهدر المليارات علي خزينة الدولة .

تقدم الدكتور سعيد خليل، رئيس قسم التحول الوراثي للنبات بمركز البحوث الزراعية، ببلاغ للنائب العام يحمل رقم «١٩٦٣» ضد كل من وزير الزراعة الدكتور صلاح هلال، ووزير المالية هاني قذري، ووزير الزراعة الأسبق أيمن فريد أبو حديد، ورئيس مركز البحوث الزراعية عبد المنعم البنا، وكارم محمود يوسف رئيس قطاعات الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية، ومحمد أحمد علي الأمين العام لمركز البحوث الزراعية، ومحبي الدين محمد سعيد قدح مساعد وزير الزراعة، وغيرهم من قيادات وزارة الزراعة، حيث قابل رئيس الإدارة المركزية للتفتيش المالي «سمير خطاب» وزير الزراعة الدكتور صلاح هلال في ٢٠١٥/٥/١٦ وأبلغه بالعديد من المخالفات داخل الوزارة بعد التفتيش، مؤكداً له أن التفتيش لم ينته بعد من

<sup>٨</sup> - جريدة الوطن ، <http://goo.gl/T9bgLE>

- جريدة الأهرام ، <http://goo.gl/ajsTTO>

- جريدة الوطن ، <http://goo.gl/6ZSLx4>

- جريدة الوفد ، <http://goo.gl/djwyE6>

- جريدة اليوم السابع ، <http://goo.gl/YRbSnJ>

- جريدة اليوم السابع ، <http://goo.gl/bBDOFr>

الفحص وسيتم تشكيل لجان أخرى للفحص بباقي قطاعات الوزارة. وكشف البلاغ عن الاستيلاء على ٣,٣ مليار جنيه بوزارة الزراعة بمساعدة «المالية» منها ٤٥٠ مليون جنيه من قبل مركز البحوث، و٩١ مليون جنيه بالأغذية والأعلاف، كما تم تسهيل الاستيلاء على ٤ ملايين جنيه لصالح شركة «جرين فالي» للاستصلاح الزراعي.

القبض على وكيل وزارة الزراعة السابق في الفيوم لقيامه باستخراج تصاريح بناء على أرض زراعية دون استيفاء الأوراق المطلوبة أثناء شغله منصب وكيل الزراعة بالفيوم، حيث أُلقت قوة القبض على وكيل وزارة الزراعة السابق والذي أنكر الاتهامات الموجهة إليه وقررت النيابة استكتابه بمعرفة الطب الشرعي وقررت حبسه أربعة أيام على ذمة التحقيق.

القبض على مسئول مديرية الزراعة، بشبين الكوم، وذلك حال تقاضيه رشوة قدرها ٣٠ ألف جنيه، لإنهاء تراخيص مصنع أعلاف. حيث حرر "السيد. ع. ف." صاحب مصنع أعلاف بمركز تلا، محضر ضد "محمد. ع. أ.م." مسئول بمديرية الزراعة بشبين الكوم، وذلك لطلبه رشوة قدرها ٣٠ ألف جنيه لإنهاء تراخيص مصنع أعلاف.

تمكنت هيئة الرقابة الإدارية من ضبط (ي.س.ق) رئيس الإدارة المركزية لحماية الأراضي بوزارة الزراعة لقيامه بطلب مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه (خمسمائة ألف جنيه) على سبيل الرشوة من المدعو (م.إ) رئيس مجلس إدارة شركة جنوب بورسعيد لتداول وتخزين الحاويات مقابل معاونته في تعديل الغرض المخصص لقطعة أرض زراعية مساحتها حوالي ٢٦ فداناً بمحافظة بورسعيد بوساطة كل من نجل الثاني (أ.م.إ)، المدعو (م.م.أ) مفتش الزراعة بمديرية الزراعة وعقب إجراء التحريات حول الواقعة والتي تأكد صحتها تم استئذان النيابة العامة واتخاذ الإجراءات القانونية.

وبتاريخ ٣/ ٥ / ٢٠١٥ تم ضبط رئيس الإدارة المركزية لحماية الأراضي بوزارة الزراعة عقب تقاضيه جزءاً من مبلغ الرشوة من (م.إ) وجار عرضهما على النيابة العامة لاتخاذ باقي الإجراءات القانونية.

تمكنت هيئة الرقابة الإدارية من ضبط أحد مسئولى إدارة الملكية والتصرف التابعة لوزارة الزراعة، وسائق بالهيئة حال تلقيهم رشوة من قبل أحد رجال الأعمال المتعدين على أراضي الدولة بطريق مصر الإسكندرية لتمير معاينة لمساحة ١٠٠ فدان مخالفة بتغيير نشاطها من زراعي إلى عمراني على أنها مزروعة لعدم تحصيل مستحقات الدولة من المتعدين لتغيير النشاط، والتلاعب في الأوراق بمخالفة قوانين "الهيئة"، وتم تحويلهم إلى جهات التحقيق.

نجحت الرقابة الإدارية في إلقاء القبض على (ع.م) رئيس القسم الإداري بالإدارة العامة للتدريب بالهيئة العامة للاستصلاح الزراعي لقيامه باختلاس مبلغ مالي من حساب مركز التدريب بالجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي.

وبإحالة القضية للمحاكمة قررت المحكمة في ٢٠١٥/١١/١٥ سجن المتهم ١٠ سنوات مع عزله من وظيفته ورد المبلغ المختلس.

تمكنت مباحث الأموال العامة من القبض على موظفين بهيئة التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بعد ثبوت تزويرهم الخطاب الخاص بدراسات الاستشعار عن بعد لمساحة ١٣٠٠ فدان، لاثنين من عملاء الهيئة.

وكانت عملية القبض على الموظفين تمت بعد أن تقدم أحد عملاء الهيئة بأوراق خاصة بالأرض للسير في إجراءات الملكية، وتبين خلال فحصها أن خطاب الاستشعار عن بعد مزور.

و أن القيمة المدونة في الخطاب مليون و ٣٠٠ مليون جنيه قيمة إجراء المسح بالاستشعار عن بعد، حيث تبلغ تكلفته ألف جنيه للفدان الواحد، و أن الموظفين اعترفا بوجود شريك ثالث لهما من داخل الوزارة يعمل سائقاً في أحد القطاعات.

تمكنت مباحث الأموال العامة من القبض على رئيس قطاع الأعلاف والتغذية بمديرية الزراعة بالمنوفية، متلبساً برشوة .

وعقب تقنين الإجراءات بالتنسيق مع قسم مكافحة جرائم الأموال العامة وإدارة المساعدات الفنية لوسط الدلتا تمكنت من القبض على المتهم حال قيامه باستلام مبلغ الرشوة وقدره ٣٠٠٠ جنيه بالإضافة لضبط مبلغ ١٠٠٠ جنيه بحوزة المتهم و ٢ هاتف محمول.

ألقت مباحث الأموال العامة القبض على ١٧ من كبار الموظفين بهيئة التعمير والتنمية الزراعية من قيادات الصف الثاني، وعدد من صغار الموظفين في قطاع الملكية والتصرف، بتهمة تسهيل الاستيلاء على أراضي الدولة بالتزوير في المستندات والمحركات الرسمية.

وتمت إحالة الموظفين إلى نيابة الأموال العامة مباشرة التي أمرت بضبط ١٧ موظفًا بهيئة التعمير والتنمية الزراعية فور وصول تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تؤكد التهم المنسوبة إليهم بالتريح والفساد.

حيث قام المتهمين بالاستيلاء على ١٥٥ ألف فدان من خلال التزوير فى سندات الملكية بمعرفة عدد من العاملين بهيئة التعمير.

كشفت تقرير بوزارة الزراعة عن استيلاء عدد من رجال الأعمال وجمعيات خاصة، وأخرى تتبع جهات فى الدولة على نحو ٥٠ ألف فدان فى منطقة المغربى المملوكة للشركة المصرية لاستصلاح الأراضي، إلى جانب آلاف الأفدنة المتعدى عليها بطريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي، حيث أنه فى وادي النطرون وحدها وضعت جمعية ضباط الشرطة يدها على مساحة ٥٩٥٣ فداناً، كما وضع نادي قضاة البحيرة يده على ٦ آلاف فدان لا تزال بوراً بالكامل، كما شملت التعدييات أيضاً مزرعة الجبالى بإجمالى مساحة ١٢ ألفاً و١٦٥ فداناً لم يزرع منها سوى ١٢٣٢ فداناً.

استيلاء موظفا ببنك التنمية والائتمان الزراعي على مبلغ مالي كبير من أموال المودعين، تقدر بـ ٣ ملايين و٤٦٠ ألف جنيه وتمكن من الهرب. و إكتشفت لجنة من الرقابة الداخلية للبنك قيام موظف يدعى "م.ي.ف" باختلاس مبلغ ٣ ملايين و٤٦٠ ألف جنيه، وأثناء محاولة القبض عليه داخل البنك، لاذ بالفرار من الباب الخلفي.

ألقت مباحث الأموال العامة، بمديرية أمن المنوفية، القبض على موظف ببنك التنمية والائتمان الزراعي، قام بتحرير مذكرة وهمية وصرف مبالغ مالية كبيرة من الشركة بغرض تعيين حراسة على بعض الأصول التابعة للبنك "مصنع العلف بمدينة تلا – مزرعة دواجن بقرية كفر الغنامية – مركز الباجور" وأماكن أخرى على خلاف الحقيقة، وأرفق الأوراق الدالة على ذلك. وعقب تقنين الإجراءات، تم ضبط المتهم وبمواجهته، اعترف بارتكابه الواقعة، وتحرر عن الواقعة المحضر رقم ٣٦٣٩ جنح قسم شبين الكوم.

نجحت الأجهزة الأمنية بمديرية أمن قنا، بالتعاون مع مباحث التموين من ضبط موظف بإدارة التعاون الزراعي ومسئول عن بيع السماد بجمعية الأشراف البحرية دائرة مركز قنا. و ذلك قبل بيعه ما يزيد عن ١١٣ طن أسمدة كيماوية مدعمة فى السوق السوداء حيث تم القبض عليه وبحوزته ٥٦٧ شيكارة سماد زنة الشيكارة ٥٠ كجم (فوسفات أحادى المعدل)، ٢٨٢ شيكارة سماد زنة الشيكارة ٥٠ كجم (أزوت عضوي)، ١٩٠ شيكارة سماد زنة الشيكارة ٥٠ كجم (خام البوتاسيم)، ١٥٠ شيكارة سماد زنة الشيكارة ٥٠ كجم (سماد مثبت ازوي) منتهى الصلاحية بتاريخ ٢٠١٤/١١/١، ٣٠ شيكارة زنة الشيكارة ٥٠ كجم (سماد كيماوي اليوريا ٤٦,٥%) مدعم دعما كلياً من قبل الدولة وذلك لبيعها فى السوق السوداء ، وتم التحفظ على المضبوطات وتحرر محضر بالواقعة وأخطرت النيابة العامة التي تولت التحقيق.

وزارة الزراعة تهدر مليارين و٤٠٠ مليون جنيه ، كقيمة قطعة أرض بمحطة بحوث الصباحية بمحافظة الإسكندرية، كان السبب فى إقالة سمير خطاب، رئيس الإدارة المركزية لشؤون التفتيش بوزارة المالية، بعد فضيحة لملابسات القضية وتقديمه لمستندات تثبت الفساد بالوزارة، إلا أن إقالته من منصبه حينها كانت الرد من قبل الوزارة على كشفه للقضية.

٢٠ ألف جنيه نفقات إقامة الوزير فى الفنادق كشف تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات عن وقائع فساد وإهدار وإسراف للمال العام بوزارة الزراعة، من بينها أن الوزارة تحملت ١٢٠ ألف جنيه قيمة نفقات إقامة الوزير صلاح هلال بعدد من الفنادق أثناء جولاته بالمحافظات، حيث أوضح التقرير تحمل الوزارة مبلغ ٢١٥٠ ألف جنيه قيمة إقامة الوزير بفندق النيل بسوهاج لتفقد بعض المشروعات الزراعية وافتتاح مصنع ألبان ووضع حجر أساس لمصنع تغذية مدرسية، فضلاً عن ٨ آلاف جنيه قيمة حفل شاي بمناسبة اليوم العالمي للغذاء من شركة "لابوار" وه ٥٠ ألف و٥٠٠ جنيه أخرى قيمة حفل مناقشة التعديلات الدستورية.

تقليص ميزانية البحث العلمي من ٤٠ مليون جنيه إلى ١٣ مليون حيث توقفت عدة مشاريع بحثية وعلمية التي تقع ضمن الخطة الاستثمارية لمشروعات قومية كبرى، إذ تم تقليص ميزانية مركز بحوث الصحراء من ٤٠ مليون جنيه إلى ١٣ مليون جنيه فقط، وتم تقليص ميزانية مركز البحوث الزراعية من ٢٢٠ مليون جنيه إلى ٢٠ مليون جنيه فقط، ما هدد ١٣ ألف باحث فى هذه المراكز بالتشرد، وتوقف المراكز البحثية عن دورها العلمي .



## نظرة تحليلية

علي الرغم من حصول مصر علي ترتيب متأخر جدا في مؤشر مدركات الفساد نتيجة انتشار جميع أشكال الفساد في الجهاز الإداري للدولة والقطاع الخاص كذلك وهو ما يضع مصر في مصاف الدول الفاشلة ويعوق حركة التنمية والاستثمار و تكافؤ الفرص.

إلا أن وزارة الزراعة المصرية و أجهزتها ومراكزها وهيئاتها تنصدر لائحة الأجهزة الحكومية الأكثر فسادا سواء من حيث القيمة المادية للفساد أو من حيث عدد الوقائع ، علاوة علي أن الخطورة البالغة لتفشي الفساد علي نطاق واسع في هذا القطاع كونه يتعلق بحياة المصريين بشكل مباشر والأسواق والحيازات والملكية وغيرها من إختصاصات ذلك القطاع.

وتأتي خطورة انتشار الفساد في القطاع الزراعي ، أن تصنيف مصر منذ قدم التاريخ يضعها بلدا زراعية من المقام الأول نتيجة تميزها بكافة المقومات التي تحتاجها الزراعة بوفرة سواء من حيث الجو المناسب أو مياة الري أو الأيدي العاملة .

وهذه المقومات كانت كفيلا لتحقيق نهضة حقيقية للبلاد بأكملها نتيجة توافر أدوات تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية وما يترتب عليها من آثار هامة مثل تحرير القرار السياسي عملا بالقول الشهير " طعامك من فأسك يصبح قرارك من رأسك " .

إلا أننا وللأسف حولنا تلك المقومات التي وهبها الله لمصر لنقمة عليها يتسابق الفاسدون علي سرقتها و إختلاسها و تبديدها حتي أصبحت البلاد بكل تلك المقومات أحد أكبر البلدان المستوردة للمحاصيل الزراعية حتي تلك التي كانت تشتهر بها مصر وعلي رأسها القطن طويل التيلة و القمح وغيرها .

وذلك بخلاف تبديد الرقعة الزراعية نتيجة انتشار الفساد وبيع الأراضي وامتداد العمران بالمخالفة للقانون، وتجدر الإشارة أن وقائع الفساد التي ذكرها التقرير هي علي سبيل المثال لا الحصر و بمقارنة انتشار هذا الفساد في القطاع الزراعي مع الإزدیاد الهائل في السكان يمكننا توقع ما ستتحمله الأجيال القادمة علي المدى القريب من أهوال وويلات نتيجة نقص مياة الشرب والري وانخفاض الرقعة الزراعية وارتفاع الاسعار الهائل الذي يتسبب فيه الفساد وحجم الدين الخارجي نتيجة الإستيراد بالعملة الصعبة و غيرها من الأزمات التي خلفها انتشار الفساد دون محاسبة في القطاع الزراعي .

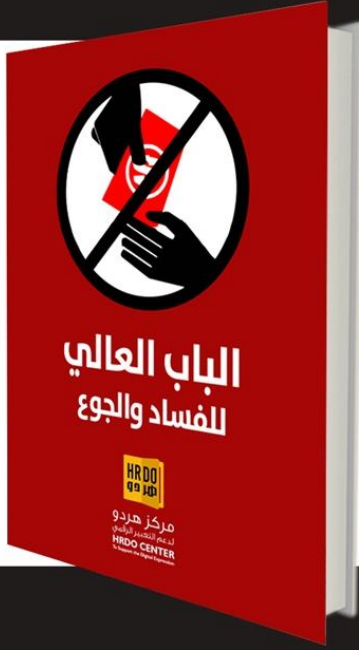
## وختاما ،،،

يوصي مركز هردو لدعم التعبير الرقمي بالاتي :

**أولاً:** إعادة هيكلة قطاعات وزارة الزراعة للحد من وقائع الفساد بداخلها .

**ثانياً:** وضع خطة قومية للاهتمام بالدورة الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية مثل القطن والقمح والأرز والذرة .

**ثالثاً:** تحديد معايير اختيار قيادات وزارة الزراعة وأجهزتها علي أساس الكفاءة والأمانة وليس الثقة .



# الباب العالي للفساد والجوع

## برنامج مكافحة الفساد

الفساد هو الآفة التي ما إن تصيب أجهزة ومؤسسات الدولة حتى تعصف بالتنمية بعيدا وتهدم أسس الديمقراطية وتفقد الشعوب الثقة بأنظمتها السياسية وحكوماتها، وتهدر كل القيم والحقوق الإنسانية وتنتشر من محيطها لتؤثر على مجتمعات محيطة وتهدد النظام العالمي وتعيق سيادة القانون، وهو ما جعل الأمم المتحدة توجه اهتمامها لإصدار اتفاقية مكافحة الفساد وإلزام الدول الموقعة بتدابير واستراتيجيات خاصة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد كضمانة للحفاظ على الأمن والاستقرار العالمي والنهوض بالديمقراطية وإعلاء سيادة القانون وضمن رفاهية أكبر للشعوب في مناخ من العدالة والحرية واحترام حقوق الإنسان، ولهذا تم تخصيص هذا البرنامج كأحد آليات الإصلاح والذي يسلط الضوء على إشكالية الفساد و يحقق مزيد من الوعي حول قضايا الفساد في مصر وآليات و مبررات التصدي لها.